

**الحاجز الذي ينبغي أن يكون  
بين المصلي والمقبرة التي تكون أمامه  
إعداد : اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء**

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسوله محمد وآله  
وصحبه، وبعد :

فبناء على ما رآه مجلس هيئة كبار العلماء في دورته الخامسة  
عشرة من إعداد بحث في الحاجز الذي ينبغي أن يكون بين  
المصلي والمقبرة التي تكون أمامه، وحيث إن الموضوع يتطلب  
البحث في أمرين :

أحدهما : سد الذرائع .

والثاني : الحاجز الذي يكون بين المصلي والمقبرة .  
أعدت اللجنة بحثاً مختصراً فيهما، وفيما يلي الحديث  
عنهما، وبالله التوفيق :  
أولاً : سد الذرائع :

سبق أن كتبت اللجنة الدائمة بحثاً في سد الذرائع في موضوع  
الأسورة المغناطيسية وموضوع شارات الطيارين، هذا نصه :  
« رابعاً : قد يكون ذلك ذريعة إلى اتخاذ عوذة للحفظ  
والنصر :

إن تطبيق شارات على الجنود أو عدد الحرب من سور  
القرآن أو آياته، واتخاذ أوسمة مكتوب عليها آية أو آيات من

كتاب الله تعالى قد يكون ذريعة إلى التبرك به، والاعتقاد بأنه سبب النصر والتغلب على الأعداء، وينتهي الأمر فيه إلى اتخاذه عوذة وتميمة يعتقد أنها تحفظه من المكاره وتقيه شر الهزائم، وتكفل له النصر في ميادين القتال، ثم يتوسع في استعمالها لجلب المنافع ودفع المضار . ولا شك أن ذلك مما يتنافى مع مقاصد الشريعة من حفظ العقيدة وسلامتها مما يهدمها أو يضعفها .

سد الذرائع من القواعد الإسلامية الكلية اليقينية التي دلت الأدلة من الكتاب والسنة على اعتبارها، وبناء الأحكام عليها . وممن عُنِي بإقامة الأدلة عليها شيخ الإسلام أحمد بن تيمية رحمه الله، فقال<sup>(١)</sup>:

(الوجه الرابع والعشرون) أن الله سبحانه ورسوله سد الذرائع المفضية إلى المحارم بأن حرمها ونهى عنها .  
والذريعة ما كان وسيلة وطريقاً إلى الشيء، لكن صارت في عرف الفقهاء عبارة عما أفضت إلى فعل محرم، ولو تجردت عن ذلك الإفضاء لم يكن فيها مفسدة؛ ولهذا قيل : الذريعة الفعل الذي ظاهره أنه مباح وهو وسيلة إلى فعل المحرم . أما إذا أفضت إلى فساد ليس هو فعلاً، كإفضاء شرب الخمر إلى السكر، وإفضاء الزنا إلى اختلاط المياه، أو كان الشيء نفسه فساداً، كالقتل والظلم، فهذا ليس من هذا الباب . فإننا نعلم إنما حرمت الأشياء لكونها في نفسها فساداً، بحيث تكون ضرراً لا منفعة فيه،

(١) الفتاوى الكبرى ٣/ ٢٥٦ - ٢٩٥ .

أو لكونها مفضية إلى فساد، بحيث تكون هي في نفسها فيها منفعة وهي مفضية إلى ضرر أكثر منه فتحرم، فإن كان ذلك الفساد فعل محظور سميت ذريعة، وإلا سميت سبباً ومقتضياً ونحو ذلك من الأسماء المشهورة . ثم هذه الذرائع إذا كانت تفضي إلى المحرم غالباً فإنه يحرمها مطلقاً، وكذلك إن كانت تفضي وقد تفضي لكن الطبع متقاض لإفضائها . وأما إن كانت تفضي أحياناً فإن يكن فيها مصلحة راجحة على هذا الإفضاء القليل، وإلا حرمها أيضاً . ثم هذه الذرائع منها ما يفضي إلى المكروه بدون قصد فاعلها، ومنها ما تكون إباحتها مفضية للتوصل بها إلى المحارم، فهذا ( القسم الثاني ) بجامع الحيل، بحيث قد يقترن به الاحتيال تارة وقد لا يقترن، كما أن الحيل قد تكون بالذرائع وقد تكون بأسباب مباحة في الأصل ليست ذرائع فصارت الأقسام ( ثلاثة ) .

أولاً : ما هو ذريعة وهو مما يحتال به، كالجمع بين البيع والسلف، وكاشتراء البائع السلعة من مشتريها بأقل من الثمن تارة وبأكثر أخرى، وكالاعتياض عن ثمن الربوي بربوي لا يباع بالأول نساءً وكقرض بني آدم .

الثاني : ما هو ذريعة لا يحتال بها، كسب الأوثان، فإنه ذريعة إلى سب الله تعالى، وكذلك سب الرجل والد غيره، فإنه ذريعة إلى أن يسب والده، وإن كان هذا لا يقصدهما مؤمن .

الثالث : ما يحتال به من المباحات في الأصل، كبيع النصاب في أثناء الحول فراراً من الزكاة، وكإغلاء الثمن لإسقاط الشفعة .

والغرض من هذا أن الذرائع حرمتها الشارع وإن لم يقصد بها المحرم خشية إفضائها إلى المحرم، فإذا قصد بالشيء نفس المحرم كان أولى بالتحريم من الذرائع .

وبهذا التحرير يظهر علة التحريم في مسائل العينة وأمثالها، وإن لم يقصد البائع الربا؛ لأن هذه المعاملة يغلب فيها قصد الربا، فيصير ذريعة، فيسد هذا الباب؛ لئلا يتخذها الناس ذريعة إلى الربا، ويقول القائل لم أقصد به ذلك، ولئلا يدعو الإنسان فعله مرة إلى أن يقصد مرة أخرى، ولئلا يعتقد أن جنس هذه المعاملة حلال ولا يميز بين القصد وعدمه، ولئلا يفعلها الإنسان مع قصد خفي يخفي من نفسه على نفسه .

وللشريعة أسرار في سد الفساد وحسم مادة الشر؛ لعلم الشارع بما جلبت<sup>(١)</sup> عليه النفوس وبما يخفي على الناس من خفي هداها الذي لا يزال يسري فيها حتى يقودها إلى الهلكة، فمن تحذلق على الشارع واعتقد في بعض المحرمات أنه إنما حرم لعله كذا، وتلك العلة مقصودة فيها، فاستباحه بهذا التأويل فهو ظلم لنفسه، جهول بأمر ربه، وهو إن نجا من الكفر لم ينج غالباً من بدعة أو فسق أو قلة فقه في الدين وعدم بصيرة .

أما شواهد هذه القاعدة فأكثر من أن تحصر، فنذكر منها ما حضر :

( فالأول ) قوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَلَا تَسْبُوا الَّذِينَ يَدْعُونَ

(١) كذا بالأصل، ولعل الصواب : ( جلبت ) إدارة المجلة .

الحاجز الذي يكون بين المصلي والمقبرة ——— إعداد: اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴿١﴾ حرم سب الآلهة مع أنه عبادة؛ لكونه ذريعة إلى سبهم لله سبحانه وتعالى؛ لأن مصلحة تركهم سب الله سبحانه راجحة على مصلحة سبنا لآلهتهم .

( الثاني ) ما روى حميد بن عبد الرحمن عن عبدالله بن عمرو أن رسول الله ﷺ قال : « من الكبائر شتم الرجل والديه » قالوا : يا رسول الله، وهل يشتم الرجل والديه ؟ قال : « نعم، يسب أبا الرجل فيسب أباه ويسب أمه فيسب أمه » متفق عليه . ولفظ البخاري : « إن من أكبر الكبائر أن يلعن الرجل والديه » قالوا : يا رسول الله، كيف يلعن الرجل والديه ؟ قال : « يسب أبا الرجل فيسب أباه ويسب أمه فيسب أمه » . فقد جعل النبي ﷺ الرجل سباً لآعناً لأبويه إذا سب سباً يجزيه الناس عليه بالسب لهما، وإن لم يقصده، وبين هذا والذي قبله فرق؛ لأن سب آباء الناس هنا حرام، لكن قد جعله النبي ﷺ من أكبر الكبائر؛ لكونه شتماً لوالديه؛ لما فيه من العقوق، وإن كان فيه إثم من جهة إيذاء غيره .

( الثالث ) أن النبي ﷺ كان يكف عن قتل المنافقين مع كونه مصلحة؛ لئلا يكون ذريعة إلى قول الناس : إن محمداً ﷺ يقتل أصحابه؛ لأن هذا القول يوجب النفور عن الإسلام ممن دخل فيه وممن لم يدخل فيه، وهذا النفور حرام .

( الرابع ) أن الله سبحانه حرم الخمر؛ لما فيه من الفساد المترتب على زوال العقل، وهذا في الأصل ليس من هذا الباب . ثم إنه حرم قليل الخمر، وحرم اقتناءها للتخليل، وجعلها نجسة؛

(١) سورة الأنعام، الآية ١٠٨ .

لثلاثا تفضي إباحته مقاربتها بوجه من الوجوه، لا لإتلافها على شاربها .  
ثم إنه قد نهى عن الخليطين، وعن شرب النبيذ بعد ثلاث، وعن  
الانتباز في الأوعية التي لا نعلم بتخمير النبيذ فيها؛ حسماً لمادة  
ذلك، وإن كان في بقاء بعض هذه الأحكام خلاف . وبين ﷺ أنه  
إنما نهى عن بعض ذلك؛ لثلاثا يتخذ ذريعة، فقال : « لو رخصت  
لكم في هذه لأوشك أن تجعلوها مثل هذه » . يعني ﷺ أن النفوس  
لا تقف عند الحد المباح في مثل هذا .

( الخامس ) أنه حرم الخلوة بالمرأة الأجنبية والسفر بها ولو  
في مصلحة دينية؛ حسماً لمادة ما يحاذر من تغير الطباع وشبه  
الغير .

( السادس ) أنه نهى عن بناء المساجد على القبور، ولعن  
من فعل ذلك، ونهى عن تكبير القبور وتشريفها، وأمر بتسويتها،  
ونهى عن الصلاة إليها وعندها، وعن إيقاد المصابيح عليها؛ لثلاثا  
يكون ذلك ذريعة إلى اتخاذها أوثاناً . وحرم ذلك على من قصد  
هذا ومن لم يقصده بل قصد خلافه؛ سداً للذريعة .

( السابع ) أنه نهى عن الصلاة عند طلوع الشمس وغروبها،  
وكان من حكمة ذلك أنها وقت سجود الكفار للشمس، ففي ذلك  
تشبه بهم، ومشابهة الشيء لغيره ذريعة إلى أن يعطى بعض  
أحكامه، فقد يفضي ذلك إلى السجود للشمس، أو أخذ أحوال  
بعض عابديها .

( الثامن ) أنه نهى ﷺ عن التشبه بأهل الكتاب، في أحاديث  
كثيرة، مثل قوله : « إن اليهود والنصارى لا يصبغون فخالفوهم » ،

« إن اليهود لا يصلون في نعالهم فخالفوهم »، وقوله ﷺ في عاشوراء : « لئن عشت إلى قابل لأصومن التاسع »، وقال في موضع : « لا تشبهوا بالأعاجم »، وقال فيما رواه الترمذي : « ليس منا من تشبه بغيرنا ». حتى قال حذيفة بن اليمان : من تشبه بقوم فهو منهم . وما ذاك إلا لأن المشابهة في بعض الهدى الظاهر يوجب المقاربة ونوعاً من المناسبة يفضي إلى المشاركة في خصائصهم التي انفردوا بها عن المسلمين والعرب، وذلك يجر إلى فساد عريض .

( التاسع ) أنه ﷺ نهى عن الجمع بين المرأة وعمتها، وبينها وبين خالتها، وقال : « إنكم إذا فعلتم ذلك قطعتم أرحامكم ». حتى ولو رضيت المرأة أن تنكح عليها أختها، كما رضيت بذلك أم حبيبة لما طلبت من النبي ﷺ أن يتزوج أختها ذرة، لم يجز ذلك، وإن زعمتا أنهما لا يتباغضان بذلك؛ لأن الطباع تتغير، فيكون ذريعة إلى فعل المحرم من القطيعة، وكذلك حرم نكاح أكثر من أربع؛ لأن الزيادة على ذلك ذريعة إلى الجور بينهن في القسم، وإن زعم أن العلة إفضاء ذلك إلى كثرة المؤونة المفضية إلى أكل الحرام من مال اليتامى وغيرهن، وقد بين العلة الأولى بقوله تعالى : ﴿ ذَلِكْ أَذْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا ﴾ (١)، وهذا نص في اعتبار الذريعة .

( العاشر ) أن الله سبحانه حرم خطبة المعتدة صريحاً حتى حرم ذلك في عدة الوفاة، وإن كان المرجع في انقضائها ليس هو إلى المرأة، فإن إباحته الخطبة قد يجر إلى ما هو أكبر من ذلك .

(١) سورة النساء، الآية ٣ .

( الحادي عشر ) أن الله سبحانه حرم عقد النكاح في حال العدة وفي حال الإحرام، حسماً لمادة دواعي النكاح في هاتين الحالتين، ولهذا حرم التطيب في هاتين الحالتين .

( الثاني عشر ) أن الله سبحانه اشترط للنكاح شروطاً زائدة على حقيقة العقد تقطع عنه شبهة بعض أنواع السفاح به، مثل اشتراط إعلانه، إما بالشهادة أو ترك الكتمان أو بهما، ومثل اشتراط الولي فيه . ومنع المرأة أن تليه، وندب إلى إظهاره، حتى استحب فيه الدف والصوت والوليمة، وكان أصل ذلك في قوله تعالى : ﴿ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسْفِحِينَ ﴾ <sup>(١)</sup> و ﴿ مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسْفِحَاتٍ وَلَا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ ﴾ <sup>(٢)</sup>، وإنما ذلك لأن في الإخلال بذلك ذريعة وقوع السفاح بصورة نكاح، وزوال بعض مقاصد النكاح من حجر الفراش . ثم إنه وكَّد ذلك بأن جعل للنكاح حريماً من العدة يزيد على مقدار الاستبراء، وأثبت له أحكاماً من المصاهرة وحرمتها، ومن الموارثة زائدة على مجرد مقصود الاستمتاع؛ فعلم أن الشارع جعله سبباً وصلة بين الناس بمنزلة الرحم، كما جعل بينهما في قوله تعالى : ﴿ نَسَبًا وَصِهْرًا ﴾ <sup>(٣)</sup> . وهذه المقاصد تمنع اشتباهه بالسفاح، وتبين أن نكاح المحلل بالسفاح أشبه منه بالنكاح، حيث كانت هذه الخصائص غير متيقنة فيه .

(١) سورة النساء، الآية ٢٤ .

(٢) سورة النساء، الآية ٢٥ .

(٣) سورة الفرقان، الآية ٥٤ .



( الثالث عشر ) أن النبي ﷺ نهى أن يجمع الرجل بين سلف وبيع، وهو حديث صحيح . ومعلوم أنه لو أفرد أحدهما عن الآخر صح؛ وإنما ذاك لأن اقتران أحدهما بالآخر ذريعة إلى أن يقرضه ألفاً ويبيعه ثمانمائة بألف أخرى، فيكون قد أعطاه ألفاً وسلعة بثمانمائة ليأخذ منه ألفين، وهذا هو معنى الربا .

ومن العجب أن بعض من أراد أن يحتج للبطلان في مسألة مد عجوة قال : إن من جَوَّزها يجوِّز أن يبيع الرجل ألف دينار ومنديلاً بألف وخمسمائة دينار تبر . يقصد بذلك أن هذا ذريعة إلى الربا، وهذه علة صحيحة في مسألة مد عجوة، ولكن المحتج بها ممن يجوز أن يقرضه ألفاً ويبيعه المنديل بخمسمائة وهي بعينها الصورة التي نهى عنها رسول الله ﷺ، والعلة المتقدمة بعينها موجودة فيها، فكيف ينكر على غيره ما هو مرتكب له .

( الرابع عشر ) أن الآثار المتقدمة في العينة فيها ما يدل على المنع من عودة السلعة إلى البائع وإن لم يتواطأ على الربا؛ وما ذاك إلا سداً للذريعة .

( الخامس عشر ) أنه تقدم عن النبي ﷺ وأصحابه منع المقرض قبول هدية المقرض، إلا أن يحسبها له، أو يكون قد جرى ذلك بينهما قبل القرض؛ وما ذاك إلا لئلا تتخذ ذريعة إلى تأخير الدين لأجل الهدية، فيكون ربا إذا استعاد ماله بعد أن أخذ فضلاً . وكذلك ما ذكر من منع الوالي والقاضي قبول الهدية ومنع الشافع قبول الهدية فإنَّ فتح هذا الباب ذريعة إلى فساد عريض في الولاية الشرعية .

( السادس عشر ) أن السنة مضت بأنه ليس لقاتل من الميراث شيء، إما القاتل عمداً كما قال مالك، أو القاتل مباشرة كما قاله أبو حنيفة على تفصيل لهما، أو القاتل قتلاً مضموناً بقود أو دية أو كفارة، أو القاتل بغير حق، أو القاتل مطلقاً في هذه الأقوال في مذهب الشافعي وأحمد، وسواء قصد القاتل أن يتعجل الميراث، أو لم يقصده، فإن رعاية هذا القصد غير معتبرة في المنع وفاقاً؛ وما ذاك إلا لأن توريث القاتل ذريعة إلى وقوع هذا الفعل، فسدت الذريعة بالمنع بالكلية مع ما فيه من علل آخر .

( السابع عشر ) أن السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار ورثوا المطلقة المبتوتة في مرض الموت، حيث يتهم بقصد حرمانها من الميراث بلا تردد وإن لم يقصد الحرمان؛ لأن الطلاق ذريعة . وأما حيث لا يتهم ففيه خلاف معروف . مأخذ الشارع في ذلك أن المورث أوجب تعلق حقها بماله، فلا يمكن من قطعه أو سد الباب بالكلية، وإن كان في أصل المسألة خلاف متأخر عن إجماع السابقين .

( الثامن عشر ) أن الصحابة وعامة الفقهاء اتفقوا على قتل الجمع بالواحد وإن كان قياس القصاص يمنع ذلك؛ لئلا يكون عدم القصاص ذريعة إلى التعاون على سفك الدماء .

( التاسع عشر ) أن النبي ﷺ نهى عن إقامة الحدود بدار الحروب؛ لئلا يكون ذلك ذريعة إلى اللحاق بالكفار .

( العشرون ) أن النبي ﷺ نهى عن تقديم رمضان بصوم يوم أو يومين، إلا أن يكون صوماً كان يصومه أحدكم فليصمه، ونهى

عن صوم يوم الشك، إما مع كون طلوع الهلال مرجوحاً وهو حال الصحو، وإما سواء كان راجحاً أو مرجوحاً أو مساوياً على ما فيه من الخلاف المشهور؛ وما ذاك إلا لئلا يتخذ ذريعة إلى أن يلحق بالفرض ما ليس منه . وكذلك حرم صوم اليوم الذي يلي آخر الصوم وهو يوم العيد، وعلل بأنه يوم فطرکم من صومکم تمييزاً لوقت العبادة من غيره؛ لئلا يفضي الصوم المتواصل إلى التساوي، وراعى هذا المقصود في استحباب تعجيل الفطور وتأخير السحور، واستحباب الأكل يوم الفطر قبل الصلاة، وكذلك ندب إلى تمييز فرض الصلاة عن نفلها وعن غيرها، فكره للإمام أن يتطوع في مكانه، وأن يستديم استقبال القبلة وندب المأموم إلى هذا التمييز، ومن جملة فوائد ذلك سد الباب الذي قد يفضي إلى الزيادة في الفرائض .

( الحادي والعشرون ) أنه ﷺ كره الصلاة إلى ما قد عبد من دون الله سبحانه، وأحب لمن صلى إلى عمود أو عود ونحوه أن يجعله على أحد حاجبيه، ولا يصمد إليه صمداً؛ قطعاً لذريعة التشبيه بالسجود لغير الله سبحانه .

( الثاني والعشرون ) أنه سبحانه منع المسلمين من أن يقولوا للنبي ﷺ ( راعنا ) مع قصدهم الصالح؛ لئلا تتخذ اليهود ذريعة إلى سبه ﷺ، ولئلا يُشبه بهم، ولئلا يُخاطب بلفظ يحتمل معنى فاسداً .

( الثالث والعشرون ) أنه أوجب الشفعة؛ لما فيه من رفع الشركة، وما ذاك إلا لما يفضي إليه من المعاصي المعلقة بالشركة

والقسمة ؛ سدًا لهذه المفسد بحسب الإمكان .

( الرابع والعشرون ) أن الله سبحانه أمر رسوله ﷺ أن يحكم بالظاهر مع إمكان أن يوحى إليه بالباطن ، وأمر أن يسوي الدعاوي بين العدل والفسق ، وألا يقبل شهادة ظنين في قرابة وإن وثق بتقواه ، حتى لم يجز للحاكم أن يحكم بعلمه عند أكثر الفقهاء ؛ لينضبط طريق الحكم ، فإن التمييز بين الخصوم والشهود يدخل فيه من الجهل والظلم ما لا يزول إلا بحسم هذه المادة ، وإن أفضت في آحاد الصور إلى الحكم بغير الحق ، فإن فساد ذلك قليل إذا لم يتعمد في جنب فساد الحكم بغير طريق مضبوط من قرائن أو فراسة أو صلاح خصم أو غير ذلك ، وإن كان قد يقع بهذا صلاح قليل مغمور بفساد كثير .

( الخامس والعشرون ) أن الله سبحانه منع رسول الله ﷺ لَمَّا كان بمكة من الجهر بالقرآن ، حيث كان المشركون يسمعونهم فيسبون القرآن ومن أنزله ومن جاء به .

( السادس والعشرون ) أن الله سبحانه أوجب إقامة الحدود ؛ سدًا للتذرع إلى المعاصي إذا لم يكن عليها زاجر ، وإن كانت العقوبات من جنس الشر ؛ ولهذا لم تشرع الحدود إلا في معصية تتقاضاها الطباع ؛ كالزنا والشرب والسرقة والقذف ، دون أكل الميتة والرمي بالكفر ونحو ذلك ، فإنه اكتفى فيه بالتعزير . ثم إنه أوجب على السلطان إقامة الحدود إذا رفعت إليه الجريمة وإن تاب العاصي عند ذلك ، وإن غلب على ظنه أنه لا يعود إليها ؛ لئلا يفضي ترك الحد بهذا السبب إلى تعطيل الحدود ، مع العلم

الحاجز الذي يكون بين المصلي والمقبرة ——— إعداد: اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

بأن التائب من الذنب كمن لا ذنب له .

( السابع والعشرون ) أنه ﷺ سن الاجتماع على إمام واحد في الإمامة الكبرى وفي الجمعة والعيدين والاستسقاء وفي صلاة الخوف وغير ذلك، مع كون إمامين في صلاة الخوف أقرب إلى حصول الصلاة الأصلية؛ لما في التفريق من خوف تفريق القلوب وتشتت الهمم . ثم إن محافظة الشارع على قاعدة الاعتصام بالجماعة، وصلاح ذات البين، وزجره عما قد يفضي إلى ضد ذلك في جميع التصرفات - لا يكاد ينضبط، وكل ذلك يشرع لوسائل الألفة وهي من الأفعال، وزجر عن ذرائع الفرقة وهي من الأفعال أيضاً .

( الثامن والعشرون ) أن السنة مضت بكراهة أفراد رجب بالصوم، وكراهة أفراد يوم الجمعة، وجاء عن السلف ما يدل على كراهة صوم أيام أعياد الكفار، وإن كان الصوم نفسه عملاً صالحاً؛ لئلا يكون ذريعة إلى مشابهة الكفار وتعظيم الشيء تعظيماً غير مشروع .

( التاسع والعشرون ) أن الشروط المضروبة على أهل الذمة تضمنت تمييزهم عن المسلمين في اللباس والشعور والمراكب وغيرها؛ لئلا تفضي مشابھتهم إلى أن يعامل الكافر معاملة المسلم .

( الثلاثون ) أن النبي ﷺ أمر الذي أرسل معه بهديه إذا عطب شيء منه دون المحل أن ينحره ويصبغ نعله الذي قلده بدمه ويخلي بينه وبين الناس، ونهاه أن يأكل منه هو أو أحد من أهل رفقته . قالوا : وسبب ذلك أنه إذا جاز له أن يأكل أو يطعم أهل

رفقته قبل بلوغ المحل فربما دعت نفسه إلى أن يقصر في علفها وحفظها مما يؤذيها؛ لحصول غرضه بعطبها دون المحل، كحصوله ببلوغها المحل من الأكل والإهداء، فإذا أيس من حصول غرضه في عطبها كان ذلك أدعى إلى إبلاغها المحل وأحسم لمادة هذا الفساد، وهذا من ألطف سد الذرائع .

والكلام في سد الذرائع واسع لا يكاد ينضبط، ولم نذكر من شواهد هذا الأصل إلا ما هو متفق عليه، أو منصوص عليه، أو مأثور عن الصدر الأول شائع عنهم، إذ الفروع المختلف فيها يحتج لها بهذه الأصول لا يحتج بها، ولم يذكر الحيل التي يقصد بها الحرام، كاحتيال اليهود، ولا ما كان وسيلة إلى مفسدة ليست هي فعلاً محرماً وإن أفضت إليه، كما فعل من استشهد للذرائع، فإن هذا يوجب أن يدخل عامة المحرمات في الذرائع، وهذا وإن كان صحيحاً من وجه فليس هو المقصود هنا .

ثم هذه الأحكام في بعضها حكم آخر غير ما ذكرناه من الذرائع، وإنما قصدنا أن الذرائع مما اعتبرها الشارع إما مفردة أو مع غيرها، فإذا كان الشيء الذي قد يكون ذريعة إلى الفعل المحرم، إما بأن يقصد به المحرم، أو بأن لا يقصد به، يحرمه الشارع بحسب الإمكان ما لم يعارض ذلك مصلحة توجب حله أو وجوبه، فنفس التذرع إلى المحرمات بالاحتيال أولى أن يكون حراماً، وأولى بإبطال ما يمكن إبطاله منه إذا عرف قصد فاعله، وأولى بأن لا يعان صاحبه عليه، وهذا بين لمن تأمله . والله الهادي إلى سواء الصراط .

وقد اتبع ابن القيم شيخه ابن تيمية رحمهما الله في إثبات قاعدة سد الذرائع بأدلة الاستقراء من الكتاب والسنة فقال رحمه الله :

### فصل في سد الذرائع<sup>(١)</sup> :

لما كانت المقاصد لا يتوصل إليها إلا بأسباب وطرق تفضي إليها كانت طرقها وأسبابها تابعة لها معتبرة بها؛ فوسائل المحرمات والمعاصي في كراهتها والمنع منها بحسب إفضائها إلى غاياتها وارتباطاتها بها، ووسائل الطاعات والقربات في محبتها والإذن فيها بحسب إفضائها إلى غايتها؛ فوسيلة المقصود تابعة للمقصود، وكلاهما مقصود، لكنه مقصود قصد الغايات، وهي مقصودة قصد الوسائل؛ فإذا حرم الرب تعالى شيئاً وله طرق ووسائل تفضي إليه فإنه يحرمها ويمنع منها؛ تحقيقاً لتحريمه، وتثبيتاً له، ومنعاً أن يقرب حماه . ولو أباح الوسائل والذرائع المفضية إليه لكان ذلك نقضاً للتحريم، وإغراء للنفوس به، وحكمته تعالى وعلمه يأبى ذلك كله كلَّ الإباء، بل سياسة ملوك الدنيا تأبى ذلك؛ فإن أحدهم إذا منع جنده أو رعيته أو أهل بيته من شيء ثم أباح لهم الطرق والأسباب والذرائع الموصلة إليه لعدَّ متناقضاً، ولحصل من رعيته وجنده ضد مقصوده . وكذلك الأطباء إذا أرادوا حسم الداء منعوا صاحبه من الطرق والذرائع الموصلة إليه، وإلا فسد عليهم ما يرومون إصلاحه . فما الظن بهذه الشريعة الكاملة التي هي في أعلى درجات الحكمة والمصلحة والكمال ؟ ومن تأمل مصادرها ومواردها علم أن الله

(١) إعلام الموقعين ٣/ ١٤٧ - ١٥٣

تعالى ورسوله سد الذرائع المفضية إلى المحارم بأن حرمها ونهى عنها . والذريعة : ما كان وسيلة وطريقاً إلى الشيء .  
ولا بدّ من تحرير هذا الموضوع قبل تقريره ليزول الالتباس فيه، فنقول :

الفعل أو القول المفضي إلى المفسدة قسمان :

أحدهما : أن يكون وضعه للإفضاء إليها، كشرب المسكر المفضي إلى مفسدة السكر، وكالقذف المفضي إلى مفسدة الفرية، والزنا المفضي إلى اختلاط المياه وفساد الفراش، ونحو ذلك، فهذه أفعال وأقوال وضعت مفضية لهذه المفاسد، وليس لها ظاهر غيرها .  
والثاني : أن تكون موضوعة للإفضاء إلى أمر جائز أو مستحب؛ فيتخذ وسيلة إلى المحرم إما بقصده، أو بغير قصد منه؛ فالأول : كمن يعقد النكاح قاصداً به التحليل، أو يعقد البيع قاصداً به الربا، أو يخالغ قاصداً به الحنث، ونحو ذلك . والثاني : كمن يصلي تطوعاً بغير سبب في أوقات النهي، أو يسب أرباب المشركين بين أظهرهم، أو يصلي بين يدي القبر لله، ونحو ذلك . ثم هذا القسم من الذرائع نوعان : أحدهما : أن تكون مصلحة الفعل أرجح من مفسدته . والثاني : أن تكون مفسدته راجحة على مصلحته؛ فهنا أربعة أقسام :

الأول : وسيلة موضوعة للإفضاء إلى المفسدة .

الثاني : وسيلة موضوعة للمباح قصد بها التوصل إلى المفسدة .

الثالث : وسيلة موضوعة للمباح لم يقصد بها التوصل إلى المفسدة، لكنها مفضية إليها غالباً، ومفسدتها أرجح من مصلحتها .



الحاجز الذي يكون بين المصلي والمقبرة ——— إعداد: اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

الرابع : وسيلة موضوعة للمباح، وقد تفضي إلى المفسدة، ومصلحتها أرجح من مفسدتها .

فمثال القسم الأول والثاني قد تقدم . ومثال الثالث : الصلاة في أوقات النهي، ومسبة آلهة المشركين بين ظهرائهم، وتزوين المتوفى عنها في زمن عدتها، وأمثال ذلك . ومثال الرابع : النظر إلى المخطوبة والمستامة والمشهود عليها ومن يطؤها<sup>(١)</sup> ويعاملها، وفعل ذوات الأسباب في أوقات النهي، وكلمة الحق عند ذي سلطان جائر، ونحو ذلك . فالشريعة جاءت بإباحة هذا القسم أو استحبابه أو إيجابه بحسب درجاته في المصلحة . وجاءت بالمنع من القسم الأول كراهة أو تحريماً بحسب درجاته في المفسدة . بقي النظر في القسمين الوسط : هل هما مما جاءت الشريعة بإباحتهما أو المنع منهما فنقول :

### الدلالة على المنع من وجوه :

الوجه الأول : قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾<sup>(٢)</sup> . فحرم الله تعالى سب آلهة المشركين - مع كون السب غيظاً وحمية لله وإهانة لآلهتهم - لكونه ذريعة إلى سبهم الله تعالى . وكانت مصلحة ترك مسبته تعالى أرجح من مصلحة سبنا لآلهتهم، وهذا كالتنبيه بل كالتصريح على المنع من الجائر؛ لئلا يكون سبباً في فعل ما لا يجوز .

(١) قوله : « يطؤها » كذا في الأصل، والصواب : يُطْبُّهَا .

(٢) سورة الأنعام، الآية ١٠٨ .

الوجه الثاني : قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَضْرِبَنَّ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ ﴾<sup>(١)</sup> . فمنع من الضرب بالأرجل وإن كان جائزاً في نفسه ؛ لئلا يكون سبباً إلى سماع الرجال صوت الخلخال ، فيشير ذلك دواعي الشهوة منهم إليهن .

الوجه الثالث : قوله تعالى : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لِيَسْتَأْذِنَكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ﴾<sup>(٢)</sup> . أمر تعالى ممالك المؤمنين ومن لم يبلغ منهم الحلم أن يستأذنوا عليهم في هذه الأوقات الثلاثة ؛ لئلا يكون دخولهم هجماً بغير استئذان فيها ذريعة إلى اطلاعهم على عوراتهم وقت إلقاءهم ثيابهم عند القائلة والنوم واليقظة ، ولم يأمرهم بالاستئذان في غيرها وإن أمكن في تركه هذه المفسدة ؛ لندورها وقلة الإفضاء إليها ، فجعلت كالمقدمة<sup>(٣)</sup> .

الوجه الرابع : قوله تعالى : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا أَنْظِرْنَا ﴾<sup>(٤)</sup> . نهاهم سبحانه أن يقولوا هذه الكلمة - مع قصدهم بها الخير - لئلا يكون قولهم ذريعة إلى التشبه باليهود في أقوالهم وخطابهم ، فإنهم كانوا يخاطبون بها النبي ﷺ ويقصدون بها السب ، يقصدون فاعلاً من الرعونة ، فنهى المسلمون عن قولها ؛ سداً لذريعة المشابهة ، ولئلا يكون ذلك ذريعة إلى أن يقولها اليهود للنبي ﷺ تشبهاً بالمسلمين ، يقصدون

(١) سورة النور ، الآية ٣١ .

(٢) سورة النور ، الآية ٥٨ .

(٣) كذا بالأصل وصوابه كالمعدوم .

(٤) سورة البقرة ، الآية ١٠٤ .

بها غير ما يقصده المسلمون .

الوجه الخامس : قوله تعالى لكليمه موسى وأخيه هارون : ﴿ أَذْهَبَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ ﴿١٣﴾ فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لِّئَلَّا يَعْلَمَ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴾ <sup>(١)</sup> . فأمر تعالى أن يُليِّنا القول لأعظم أعدائه وأشدّهم كفراً وأعتاهم عليه؛ لئلا يكون إغلاظ القول له - مع أنه حقيق به - ذريعة إلى تنفيره وعدم صبره لقيام الحجة، فنهاهما عن الجائر؛ لئلا يترتب عليه ما هو أكره إليه تعالى .

الوجه السادس : أنه تعالى نهى المؤمنين في مكة عن الانتصار باليد، وأمرهم بالعفو والصفح؛ لئلا يكون انتصارهم ذريعة إلى وقوع ما هو أعظم مفسدة من مفسدة الإغضاء واحتمال الضيم، ومصلحة حفظ نفوسهم ودينهم وذريتهم راجحة على مصلحة الانتصار والمقابلة .

الوجه السابع : أنه تعالى نهى عن البيع وقت نداء الجمعة؛ لئلا يتخذ ذريعة إلى التشاغل بالتجارة عن حضورها .

الوجه الثامن : ما رواه حميد بن عبد الرحمن عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ قال : « من الكبائر شتم الرجل والديه » قالوا : يا رسول الله، وهل يشتم الرجل والديه ؟ قال : « نعم، يسب أبا الرجل فيسب أباه، ويسب أمه فيسب أمه » . متفق عليه . ولفظ البخاري : « إن من أكبر الكبائر أن يلعن الرجل والديه » قيل : يا رسول الله، كيف يلعن الرجل والديه ؟ قال : « يسب أبا

(١) سورة طه، الآيتان ٤٣، ٤٤ .

الرجل فيسب أباه، ويسب أمه فيسب أمه». فجعل رسول الله ﷺ الرجل سائباً لا عنأ لأبويه بتسببه إلى ذلك وتوسله إليه، وإن لم يقصده .

الوجه التاسع : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكف عن قتل المنافقين - مع كونه مصلحة - لئلا يكون ذريعة إلى تنفير الناس عنه، وقولهم : إن محمداً يقتل أصحابه . فإن هذا القول يوجب النفور عن الإسلام ممن دخلوا فيه، ومن لم يدخل فيه، ومفسدة التنفير أكبر من مفسدة ترك قتلهم، ومصلحة التأليف أعظم من مصلحة القتل .

الوجه العاشر : أن الله تعالى حرم الخمر؛ لما فيها من المفساد الكثيرة المترتبة على زوال العقل، وهذا ليس مما نحن فيه، لكن حرم القطرة الواحدة منها، وحرم إمساكها للتخليل ونجسها؛ لئلا تتخذ القطرة ذريعة إلى الحسوة، ويتخذ إمساكها للتخليل ذريعة إلى إمساكها للشرب . ثم بالغ في سد الذريعة، فنهى عن الخليطين، وعن شرب العصير بعد ثلاث، وعن الانتباز في الأوعية التي قد يتخمر النبيذ فيها ولا يعلم بها؛ حسماً لمادة قربان المسكر . وقد صرح ﷺ بالعلة في تحريم القليل، فقال : « لو رخصت لكم في هذه لأوشك أن تجعلوها مثل هذه » .

الوجه الحادي عشر : أنه ﷺ حرم الخلوة بالأجنبية ولو في إقراء القرآن، والسفر بها ولو في الحج وزيارة الوالدين؛ سداً للذريعة ما يحاذر من الفتنة وغلبات الطباع .

الوجه الثاني عشر : أن الله تعالى أمر بغض البصر - وإن كان إنما يقع على محاسن الخلقة والتفكر في صنع الله - سداً للذريعة

الحاجز الذي يكون بين المصلي والمقبرة ——— إعداد: اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

الإرادة والشهوة المفضية إلى المحظور .

الوجه الثالث عشر : أن النبي ﷺ نهى عن بناء المساجد على القبور، ولعن من فعل ذلك، ونهى عن تجصيص القبور وتشريفها واتخاذها مساجد، وعن الصلاة إليها، وعندها، وعن إيقاد المصابيح عليها، وأمر بتسويتها، ونهى عن اتخاذها عيداً، وعن شد الرحال إليها؛ لئلا يكون ذلك ذريعة إلى اتخاذها أوثاناً والإشراك بها . وحرم ذلك على من قصده، ومن لم يقصده بل قصد خلافه؛ سداً للذريعة .

الوجه الرابع عشر : أنه ﷺ نهى عن الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها، وكان من حكمة ذلك أنهما وقت سجود المشركين للشمس، وكان النهي عن الصلاة لله في ذلك الوقت سداً للذريعة المشابهة الظاهرة التي هي ذريعة إلى المشابهة في القصد، مع بعد هذه الذريعة، فكيف بالذرائع القريبة ؟

الوجه الخامس عشر : أنه ﷺ نهى عن التشبه بأهل الكتاب في أحاديث كثيرة: « إن اليهود والنصارى لا يصبغون فخالفوهم » . وقوله : « إن اليهود لا يصلون في نعالهم فخالفوهم » ، وقوله في عاشوراء : « خالفوا اليهود، صوموا يوماً قبله ويوماً بعده » ، وقوله : « لا تشبهوا بالأعاجم » ، وروى الترمذي عنه : « ليس منا من تشبه بغيرنا » وروى الإمام أحمد عنه : « من تشبه بقوم فهو منهم » . وسر ذلك أن المشابهة في الهدي الظاهر ذريعة إلى الموافقة في القصد والعمل .

الوجه السادس عشر : أنه ﷺ حرم الجمع بين المرأة وعمتها،

والمرأة وخالتها، وقال : « إنكم إذا فعلتم ذلك قطعتم أرحامكم ». حتى لو رضيت المرأة بذلك لم يجوز؛ لأن ذلك ذريعة إلى القطيعة المحرمة كما علل به النبي ﷺ .

**الوجه السابع عشر :** أنه حرم نكاح أكثر من أربع ؛ لأن ذلك ذريعة إلى الجور . وقيل : العلة فيه أنه ذريعة إلى كثرة المؤونة المفضية إلى أكل الحرام . وعلى التقديرين فهو من باب سد الذرائع . وأباح الأربع - وإن كان لا يؤمن الجور في اجتماعهن - لأن حاجته قد لا تندفع بما دونهن، فكانت مصلحة الإباحة أرجح من مفسدة الجور المتوقعة .

**الوجه الثامن عشر :** أن الله تعالى حرم خطبة المعتدة صريحاً، حتى حرم ذلك في عدة الوفاة، وإن كان المرجح في انقضائها ليس إلى المرأة، فإن إباحة الخطبة قد تكون ذريعة إلى استعجال المرأة بالإجابة والكذب في انقضاء عدتها .

**الوجه التاسع عشر :** أن الله تعالى حرم عقد النكاح في حال العدة، وفي الإحرام، وإن تأخر الوطء إلى وقت الحل؛ لئلا يتخذ العقد ذريعة إلى الوطء، ولا ينقضي هذا بالصيام، فإن زمنه قريب جداً فليس عليه كلفة في صبره بعض يوم إلى الليل .

**الوجه العشرون :** أن الشارع حرم الطيب على المحرم؛ لكونه من أسباب دواعي الوطء، فتحريمه من باب سد الذريعة .

هذا فقد استمر رحمه الله في ذكر أدلة المنع حتى أوصلها تسعة وتسعين دليلاً... ) ثم قال : باب سد الذرائع أحد أرباع التكليف، فإنه أمر ونهي . والأمر نوعان : أحدهما : مقصود

الحاجز الذي يكون بين المصلي والمقبرة ——— إعداد: اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

لنفسه، والثاني : وسيلة إلى المقصود . والنهي نوعان : أحدهما : ما يكون المنهي عنه مفسدة في نفسه . والثاني : ما يكون وسيلة إلى المفسدة به ، فصار سد الذرائع المفضية إلى الحرام أحد أرباع الدين . اهـ .

**ثانيا : الحاجز الذي ينبغي أن يكون بين المصلي والمقبرة التي تكون أمامه :**

بحث شراح الحديث والفقهاء هذا الموضوع وفيما يلي نقول عنهم :

١- نقول عن بعض شراح الحديث :

أ - روى الإمام مسلم رحمه الله في صحيحه عن أبي مرثد الغنوي رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا تصلوا إلى القبور ولا تجلسوا عليها » . قال النووي رحمه الله على هذا الحديث : فيه تصريح بالنهي عن الصلاة إلى قبر . قال الشافعي رحمه الله : وأكره أن يعظم مخلوق حتى يجعل قبره مسجداً ، مخافة الفتنة عليه وعلى من بعده من الناس . اهـ<sup>(١)</sup> .

ب - وقال السنوسي رحمه الله على هذا الحديث : « ولا تصلوا إليها » : أي لا تجعل قبلة ؛ سداً للذريعة إلى عبادتها ، واعتقاد الجهال التقرب بذلك ، قاله : ( ع ) قال الأبي : وما علل به النهي هو الجواب عن إجازته في المدونة أن يصلي وبين يديه قبر أو مرحاض . ابن العربي : تكره الصلاة في القبور وتحرم

---

(١) شرح النووي على صحيح مسلم ٣٨/٧ .

الصلاة إليها وهو كفر من فاعله<sup>(١)</sup>.

ج - قال الحافظ ابن حجر رحمه الله : قوله : « وما يكره من الصلاة في القبور » يتناول ما إذا وقعت الصلاة على القبر، أو إلى القبر، أو بين القبرين . وفي ذلك حديث رواه مسلم عن طريق أبي مرثد الغنوي مرفوعاً : « ولا تجلسوا على القبور، ولا تصلوا إليها أو عليها »، قلت : وليس هو على شرط البخاري، فأشار إليه في الترجمة، وأورد معه أثر عُمر الدال على أن النهي عن ذلك لا يقتضي فساد الصلاة، والأثر المذكور عن عمر رويناه موصولاً في كتاب الصلاة لأبي نعيم شيخ البخاري، ولفظه : « بينما أنس يصلي إلى قبر ناداه عمر : القبر القبر، فظن أنه يعني القمر، فلما رأى أنه يعني القبر جاز القبر وصلى ». وله طرق أخرى بينها في « تعليق التعليق » منها من طريق حميد : عن أنس نحوه، وزاد فيه : « فقال بعض من يليني : إنما يعني القبر، فتنحيت عنه » وقوله : « القبر القبر » بالنصب فيهما على التحذير، وقوله : « ولم يأمره بالإعادة » استنبطه من تمادي أنس على الصلاة، ولو كان ذلك يقتضي فسادها لقطعها واستأنف<sup>(٢)</sup>.

٢ - نقول عن بعض الفقهاء :

أ - قال النووي رحمه الله : فقال أصحابنا : ويكره أن يصلي إلى قبر . هكذا قالوا : يكره . ولو قيل : يحرم ؛ لحديث أبي مرثد وغيره مما سبق لم يبعد . قال صاحب التتمة : وأما الصلاة

(١) شرح الأبي والسنوسي على صحيح مسلم ١٠٠/٣ .

(٢) فتح الباري ١/٥٢٣، ٥٢٤ .



الحاجز الذي يكون بين المصلي والمقبرة ——— إعداد: اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عند رأس قبر رسول الله ﷺ متوجها إليه فحرام .

ب - قال ابن قدامة رحمه الله : وقال أبو عبد الله بن حامد :  
إن صلى إلى المقبرة والحش فحكمه حكم المصلي فيهما إذا لم  
يكن بينه وبينهما حائل ؛ لما روى أبو مرثد الغنوي أنه سمع رسول الله  
ﷺ يقول : « لا تصلوا إلى القبور ولا تجلسوا إليها » متفق عليه .  
وقال الأثرم : ذكر أحمد حديث أبي مرثد، ثم قال : إسناده جيد .  
وقال أنس : رأني عمر وأنا أصلي إلى قبر فجعل يشير إليّ : القبر .  
قال القاضي : وفي هذا تنبيه على نظائره من المواضع التي نهى عن  
الصلاة فيها . والصحيح أنه لا بأس بالصلاة إلى شيء من هذه  
المواضع إلا المقبرة ؛ لأن قوله عليه الصلاة والسلام : « جعلت  
الأرض مسجداً » يتناول الموضع الذي يصلي فيه من هي في  
قبلته، وقياس ذلك على الصلاة إلى المقبرة لا يصح ؛ لأن النهي إن  
كان تعبداً غير معقول المعنى امتنع تعديته ودخول القياس فيه، وإن  
كان لمعنى مختص بها وهو اتخاذ القبور مسجداً والتشبه بمن يعظمها  
ويصلي إليها فلا يتعدها الحكم ؛ لعدم وجود المعنى في غيرها، وقد  
قال النبي ﷺ : « إن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم  
وصالحهم مساجد، فلا تتخذوا القبور مساجد، إني أنهاكم عن  
ذلك » وقال : « لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم  
مساجد » يحذر ما صنعوا، متفق عليهما . فعلى هذا لا تصح الصلاة  
إلى القبور ؛ للنهي عنها، ويصح إلى غيرها ؛ لبقائها في عموم الإباحة،  
وامتناع قياسها على ما ورد النهي فيه . والله أعلم <sup>(١)</sup> .

(١) المغني والشرح ٧٢٤/١ .

وقال شيخ الإسلام أحمد بن تيمية رحمه الله :

ولا تصح الصلاة في المقبرة ولا إليها، والنهي عن ذلك إنما هو سد لذريعة الشرك . وذكر طائفة من أصحابنا أن القبر والقبرين لا يمنع من الصلاة؛ لأنه لا يتناول اسم المقبرة، وإنما المقبرة ثلاثة قبور فصاعداً، وليس في كلام أحمد وعامة أصحابه هذا الفرق، بل عموم كلامهم وتعليلهم واستدلالهم يوجب منع الصلاة عند قبر واحد من القبور، وهو الصواب . والمقبرة كل ما قبر فيه، لا أنه جمع قبر . وقال أصحابنا : وكل ما دخل في اسم المقبرة مما حول القبور لا يصلى فيه . فهذا يعين أن المنع يكون متناولاً لحزمة القبر المنفرد وفنائته المضاف إليه . وذكر الآمدي وغيره أنه لا تجوز الصلاة فيه، أي المسجد الذي قبلته إلى القبر، حتى يكون بين الحائط وبين المقبرة حائل آخر . وذكر بعضهم هذا منصوص أحمد<sup>(١)</sup>.

وقال ابن مفلح رحمه الله :

وتصح الصلاة إليها مع الكراهة، وقيل : لا تصح، وقيل : إلى مقبرة، اختاره صاحب المغني والمحرم وهو أظهر، وعنه : وحش، اختاره ابن حامد، وقيل : وحمام ولا حائل، ولو كمؤخرة الرحل، وظاهره ليس كستره صلاة، فيكفي الخط، بل كستره المتخلي، كما سبق، ويتوجه أن مرادهم لا يضر بعد كثير عرفاً، كما لا أثر له في ماربطل، وعنه : لا يكفي حائط المسجد، جزم به صاحب المحرم

(١) الفتاوى المصرية ٤/ ٤١١ .

الحاجز الذي يكون بين المصلي والمقبرة ——— إعداد: اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

وغيره؛ لكرهه السلف الصلاة في مسجد في قبلته حش<sup>(١)</sup>.

وقال العنقري رحمه الله :

قوله : « وتصح إليها » وقيل : لا تصح الصلاة إلى المقبرة .  
اختاره الموفق، والمجد، وصاحب النظم والفائق . قال في  
الفروع : وهو أظهر . وعنه : لا تصح إلى المقبرة والحش . اختاره  
ابن حامد والشيخ تقي الدين . اهـ .

وعنه : لا يكفي حائط المسجد . جزم به صاحب المحرر  
وغيره؛ لكرهه السلف الصلاة في مسجد في قبلته حش . اهـ .  
واختلفت نسخ الإقناع، ففي بعضها : لا يكفي الخط . ولعلها  
أصح، وفي أخرى : لا يكفي حائط المسجد . اهـ ( م ص )<sup>(٢)</sup>.

وقال عبد الرحمن بن حسن رحمه الله :

ولا تجوز الصلاة في مسجد بني في مقبرة، سواء كان له  
حيطان تحجز بينه وبين القبور أو كان مكشوفاً .

قال في رواية الأثرم : إذا كان المسجد بين القبور لا يصلى  
فيه الفريضة، وإن كان بينها وبين المسجد حاجز فرخص أن  
يصلى فيه على الجنائز، ولا يصلى فيه على غير الجنائز . وذكر  
حديث أبي مرثد عن النبي ﷺ : « لا تصلوا إلى القبور »<sup>(٣)</sup> وقال :  
إسناده جيد . انتهى .

ولو تتبعنا كلام العلماء في ذلك لاحتمل عدة أوراق . فتبين

(١) الفروع ١/ ٣٧٤ .

(٢) الروض المربع ١/ ١٥٤ - حاشية العنقري .

(٣) رواه مسلم .

بهذا أن العلماء رحمهم الله بينوا أن علة النهي ما يؤدي إليه ذلك من الغلو فيها وعبادتها من دون الله، كما هو الواقع . والله المستعان .

وقد حدث بعد الأئمة الذين يعتد بقولهم أناس كثير في أبواب العلم بالله اضطرابهم، وغلظ عن معرفة ما بعث الله به رسوله من الهدى والعلم حجابهم، فقيدوا نصوص الكتاب والسنة بقيود أوهنت الانقياد، وغيروا بها ما قصده الرسول ﷺ بالنهي وأراد . فقال بعضهم : النهي عن البناء على القبور يختص بالمقبرة المسبلة، والنهي عن الصلاة فيها لتنجسها بصديد الموتى . وهذا كله باطل من وجوه : منها : أنه من القول على الله بلا علم . وهو حرام بنص الكتاب .

ومنها : أن ما قالوه لا يقتضي لعن فاعله والتغليظ عليه، وما المانع له أن يقول : من صلى في بقعة نجسة فعليه لعنة الله . ويلزم على ما قاله هؤلاء : أن النبي ﷺ لم يبين العلة، وأحال الأمة في بيانها على من يجيء بعده ﷺ وبعد القرون المفضلة والأئمة، وهذا باطل قطعاً وعقلاً وشرعاً؛ لما يلزم عليه من أن الرسول ﷺ عجز عن البيان أو قصر في البلاغ، وهذا من أبطل الباطل، فإن النبي ﷺ بلغ البلاغ المبين، وقدرته في البيان فوق قدرة كل أحد، فإذا بطل اللازم بطل الملزوم .

ويقال أيضاً : هذا اللعن والتغليظ الشديد إنما هو فيمن اتخذ قبور الأنبياء مساجد، وجاء في بعض النصوص ما يعم الأنبياء وغيرهم، فلو كانت هذه هي العلة لكانت متفية في قبور الأنبياء؛ لكون أجسادهم طرية لا يكون لها صديد يمنع من الصلاة عند

الحاجز الذي يكون بين المصلي والمقبرة ——— إعداد: اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

قبورهم، فإذا كان النهي عن اتخاذ المساجد عند القبور يتناول قبور الأنبياء بالنص، علم أن العلة ما ذكره هؤلاء العلماء الذين قد نقلت أقوالهم، والحمد لله على ظهور الحجة وبيان المحجة، والحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله<sup>(١)</sup>.

قال عبدالرحمن بن قاسم رحمه الله :

وأجاب الشيخ محمد ابن الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن، والشيخ سليمان بن سحمان : مسجد الطائف الذي في شقه الشمالي قبر ابن عباس رضي الله عنهما، الصلاة في المسجد إذا جعل بين القبر وبين المسجد جدار يرفع يُخرج القبر عن مسمى المسجد فلا تكره الصلاة فيه . وأما القبر إذا هدمت القبة التي عليه فيترك على حاله ولا ينبش، ولكن يزال ما عليه من بناء وغيره، ويسوى حتى يصير كأحد قبور المسلمين<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن حزم رحمه الله :

« قال علي : وكره الصلاة إلى القبر وفي المقبرة وعلى القبر أبو حنيفة والأوزاعي وسفيان، ولم ير مالك بذلك بأساً، واحتج له بعض مقلديه بأن رسول الله ﷺ صلى على قبر المسكينة السوداء .

قال علي : وهذا عجب ناهيك به أن يكون هؤلاء القوم يخالفون هذا الخبر فيما جاء فيه، فلا يجيزون أن تصلى صلاة الجنازة على من قد دفن، ثم يستبيحون بما ليس فيه منه أثر ولا

(١) فتح المجيد ص ٢٤٣ .

(٢) الدرر ١٣٣/٣ .

إشارة مخالفة السنن الثابتة، ونعوذ بالله من الخذلان .

قال علي : وكل هذه الآثار حق، فلا تحل الصلاة حيث ذكرنا، إلا صلاة الجنازة فإنها تصلى في المقبرة وعلى القبر الذي قد دفن صاحبه، كما فعل رسول الله ﷺ، نحرم ما نهى عنه، ونعذ من القرب إلى الله تعالى أن نفعل مثل ما فعل، فأمره ونهيه حق، وفعله حق، وما عدا ذلك فباطل، والحمد لله رب العالمين»<sup>(١)</sup>.

وقال علي محفوظ رحمه الله :

ومن البدع اتخاذ المقابر مساجد بالصلاة إليها . فعن أبي مرثد كنان بن الحصين رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا تصلوا إلى القبور ولا تجلسوا عليها » رواه مسلم وأبو مرثد بفتح الميم واسمه كنان بفتح الكاف وتشديد النون وآخره زاي . وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام » رواه أحمد وأبو داود والترمذي وغيرهم . وقال صلوات الله وسلامه عليه : « لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » متفق عليه .

والسر في ذلك أن تخصيص القبور بالصلاة عندها يشبه تعظيم الأصنام بالسجود لها والتقرب إليها . وقد ذكر ابن عباس وغيره من السلف أن وداً وسواعاً وإخوانهما كانوا قوماً صالحين من قوم نوح عليه السلام، فلما ماتوا عكفوا على قبورهم، ثم صوروا تماثيلهم، ثم طال عليهم الأمد فعبدوهم، وكان هذا مبدأ

(١) المحلي ٣٢/٤ .

الحاجز الذي يكون بين المصلي والمقبرة ——— إعداد: اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عبادة الأصنام . أخرج ابن جرير . ولهذه المفسدة نهى النبي ﷺ عن الصلاة في المقبرة مطلقاً وإن لم يقصد الصلاة عندها، ووقت طلوع الشمس وعند استوائها وعند غروبها؛ لأنها أوقات يقصد المشركون الصلاة للشمس فيها، فنهى أمته عن الصلاة وإن لم يقصد ما قصد المشركون؛ سداً للذريعة وبعداً عن التشبه بعبدة الأوثان . ( وعلى الجملة ) تحرم الصلاة إلى قبور الأنبياء والأولياء تبركاً وإعظاماً، وكذا الصلاة عليها للتبرك والإعظام، كما صرح به الإمام النووي في شرح المذهب . وليس معنى الإعظام أن تقصد أرباب القبور بالسجود فإنه كفر صراح، بل المعنى أنه بتحريم الصلاة لله تعالى على هذا الوجه زاعماً أنه أرجى للقبول عند الله تعالى ببركة صاحب الضريح يكون قد أعظم من شأن هذا الولي، وهذا يقع كثيراً من العامة<sup>(١)</sup> .

هذا ما تيسر جمعه، وبالله التوفيق، وصلى الله وسلم على عبده ورسوله محمد وآله وصحبه .

### اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو	عضو
عبدالله بن غديان	عبدالله بن قعود
الرئيس	نائب رئيس اللجنة
عبدالعزیز بن عبدالله بن باز	عبدالرزاق عفيفي

(١) الإبداع في مضار الابتداع ص ١٩٠ .